وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

عنـــــــــوان الـموضـــــــوع:

القروض المتعثرة (الاسباب وطرق العلاج)

دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)فرع المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:

- لزرق احلام
- صغيور سامية

تحت الإشراف الأستاذ:

- سنوسي علي

أعضاء لـجنـــة الـمـنـاقـشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة المسيلة	رئيسا
		جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

الشكر والعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا إله إلا أنت نستغفرك و نتوب إليك.

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذ الدكتور سنوسي علي لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ، و للتسهيلات و التوجيهات التي منحها لنا و لجميل صبره وحسن معاملته معنا ، كما أنه لم يبخلنا بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما يجدر أن نتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين نهلنا من معينهم طيلة مرحلة دراسة الماستر، إذ أضاءوا لنا الطريق و شرحوا ما غمض و التبس معناه في أذهاننا.

كما نتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من ساعدنا و مد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتنا أن أتقدم بالشكر و التقدير إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

فالله نسأل أن يزيدنا علما و ينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك و القادر عليه و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا .....اما بعد:

اهدي ثمرة جهدي الى ضياء قلبي ونور بصري سيدنا مُحَمَّد عليه افضل الصلاة والسلام.

يا من احمل اسمك بكل فخر .... يامن افتقدك منذ الصغر ..... يامن يرتعش قلبي لذكرك .... الى روح ابي الطاهرة اسكنه الله فسيح جنانه.

الى فضاء المحبة والحنان ...الى ريحانة الدنيا وبهجتها ... الى التي بعثت في نفسي الصبر والتفاؤل والامل... الى روحي وحبيبتي الغالية أمي ادامها الله تاج فوق رؤوسنا .

الى سندي وقوتي اخي الغالي عيسى وزوجته.

الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي اخواتي

فتيحة وزوجها عمر عبلة وزوجها عيسى سهيلة وزوجها حسين سعاد وزوجها كريم .

الى برعم الطفولة وفرحة المنزل الكتكوتة الغالية لينا.

الى الذي لم يبخلنا بعلمه الاستاذ سنونسي علي.

الى من تذوقت معهم اجمل اللحظات رفيقات دربي سامية، كلثوم، وبالأخص حبيبة قلبي خديجة.

الى كل اصدقائي واقاربي فردا فردا، الى كل من علمني ولو حرفا .

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتهم .

والى كل من فتح هذه الوريقات من بعدي .

الطالبة: لزرق احلام

إهـــداء

كشاعرة بل ابحر ولا قافية ودون مبالغات ولا مجاملات دون اي تكلفة او دعاء يكون اهداء الى نبع الامان الى من دقتني بعطر الكلام الى من تسري تحت قدميها الجنان

أمي

الى نجم ساطع في سماء الحياة الى من اشرق بشمس الحرية فكان لي قمر منير و سرايا

ابي.

الى اسمين هما من خير الاسماء و المسميات الى الشقيقان الغاليان نود الدين و ايمن الى من اخترق بقربهما كل حجاب حتى سمعنا حديث نفسي و بذيذ المنايا اخوتي كلهم

اسماء ، وردة، لويزة.

وكل كتاكيت العائلة اياد، ريان، مريم، انس، سرين، محمد.

الى عهد الود والوصال الصداقة وتوأم روحي

احلام، سمية، مريم

الى كل عائلة صغيور

الى الاستاذ المشرف سنوسي علي.

الى من يسعهم قلبي و لم تسعهم ورقتي الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

الطالبة :صغيور سامية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	–
اهداء	–
الفهرس	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول القروض المتعثرة (الأسباب و طرق العلاج)	6
تمهيد الفصل.	6
المبحث الأول: طبيعة القروض المصرفية المتعثرة.	7
المطلب الأول: مفهوم القروض وأهميتها.	7
المطلب الثاني: مفهوم القروض المتعثرة .	8
المطلب الثالث: أنواع واثار القروض المتعثرة .	9
المبحث الثاني: أسباب تعثر القروض المصرفية.	15
المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالعميل.	15
المطلب الثاني: مجموعة الأسباب الخاصة بالبنك.	17
المطلب الثالث: مجموعة الأسباب الخارجة عن نطاق البنك والعميل.	18
المبحث الثالث: طرق علاج القروض المصرفية المتعثرة.	21
المطلب الأول: إجراءات مساعدة العميل للخروج من التعثر.	21
المطلب الثاني: تسوية القروض المتعثرة.	22
المطلب الثالث: دور كل من السياسة الاقتصادية والمصرفية والبنك المركزي ولجنة بازل في معالجة التعثر المصرفي .	24
خلاصة الفصل.	31
الفصـــــل الثاني الدراسة الميـدانيـة	33
تمهيد الفصل	33
المبحث الأول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، أهدافه ومهامه.	34

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.	34
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة بها.	35
المبحث الثاني: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة.	42
المطلب الأول: الإجراءات التي يتعين اتخاذها قبل وبعد تعثر القرض.	42
المطلب الثاني: إجراءات تحصيل الجزء أو كل الدين.	43
المبحث الثالث: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة والحلول المقترحة للحد منها.	44
المطلب الأول: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة.	44
المطلب الثاني: الحلول المقترحة للحد من مشكلة القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA).	49
خلاصة الفصل.	51
الخاتمة	53
قائمة المراجع	57
الملاحق	-

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة لعام 2015	**45**
02	القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (**CPA**) بالمسيلة لعام 2016	**46**
03	القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (**CPA**) بالمسيلة لعام 2017	**47**
04	القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (**CPA**) بالمسيلة لعام 2018	**48**

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	بطاقة الفنية حول وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	36

مقدمة

مقدمة

يعتبر النشاط المصرفي نشاطا محتكرا من طرف المؤسسات المصرفية التي يقصد بها المؤسسة التي تحترف الاعمال المصرفية و تؤدي دور الوساطة في تداول النقد و الائتمان بهدف تحقيق الربح.

يطلق على المؤسسات المصرفية التي تواجه صعوبات واضطربات مالية تعيق استمرارية استغلالها عدة تسميات منها:

– مصطلح التعثر المصرفي التي يصف الازمة المصرفية لدى اية مؤسسة مصرفية بكل جوانبها ومراحلها حيث يعتبر اكثر شمولا للمشاكل المصرفية التي من شأنها ان تجعل هذه الاخيرة تمر بصعوبات تؤدي بها الى توجه تعثر مالي فني او حقيقي الذي يعبر بحالة عدم التوازن الذي تتعرض له المؤسسة المصرفية بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تضعف من قدرة المصرف في تسديد ما عليه من التزامات مستحقة قبل العملاء و فوائد هذه المستحقات المتفق عليها و تحقيق غاية انشائها.

يعتبر التعثر المصرفي ظاهرة اقتصادية ترتبط بالبيئة المصرفية، حيث يكاد المرء لا يتصور حياة مصرفية دون حالات تعثر، انطلاقا من مبدأ ان استخدامات اموال البنوك والمؤسسات المالية في التسهيلات الائتمانية تنطوي على المخاطر، حتى ولو كان من الممكن استبعاد الخطأ، الا انه لا يمكن استئصاله، الا ان استقراء المستقبل ومسارات الاقتصاد امر محفوف بكل احتمالات الخطأ، كون هناك عوامل متعددة خارجة عن ارادة المصرف تساهم في التعثر، حيث لا يمكن لأي مصرف مهما كانت درجة حرصه و كفاءة جهازه الاداري تجنب حقيقة امكانية وقوعه يوما في التعثر.

امام خطورة ظاهرة التعثر و تغلغل موجته لتتجاوز مصرف او عدد من المصارف، كان الدافع لاختيار هذا الموضوع محل البحث في مذكرتنا الذي يقوم على دراسة احدى المشاكل الرئيسة و الخطرة التي يعاني منها الجهاز المصرفي، باعتبار هذا الاخير احد العناصر الهامة ذات التأثير المباشر على النتائج النهائية للنشاط الاقتصادي.

1- الاشكالية:

للإحاطة بموضوع الدراسة نطرح التساؤل الجوهري التالي :

- ماهي الاسباب المؤدية الى التعثر المصرفي، وماهي الحلول المقترحة للتقليل من هذه الظاهرة ؟

وتنطوي تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية كمايلي :

- ✓ ماهي القروض المتعثرة ؟
- ✓ ماهي اهم اسباب التعثر المصرفي في بنك القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة ؟
- ✓ ماهي الحلول المقترحة لمعالجتها.

2- الفرضيات:

لتحليل اشكالية البحث نقوم بطرح جملة من الفرضيات

- الفرضية الاولى: ان القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية هي ظاهرة متنامية .
- الفرضية الثانية: ان وضع سياسات واساليب معينة لتسيير المصارف من شأنها معالجة القروض المتعثرة .

3- اسباب اختيار الموضوع:

ان اسباب اختيار موضوع الدراسة متعددة نذكر منها:

- تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وما نتج عنها من مشاكل سواء من طرف البنك اومن طرف الزبون.

- معالجة القروض المتعثرة و التطرق الى اهم الحلول ومحاولة اسقاطها على بنك محل الدراسة الميدانية.

4- اهمية الدراسة :

انما يعطي هذه الدراسة اهمية خاصة هو ان الكلام عن التعثر المصرفي يثير التباسا حول المقصود به،

- هل هو تعثر وظيفي يتعلق بالمؤسسة المصرفية ؟

- ام تعثر مؤسساتي يتعلق بالمؤسسة المصرفية؟

كما تكتسي هذه الدراسة اهمية من الناحية الاقتصادية لان ظاهرة التعثر المصرفي لها تأثير مباشر على النتائج النهائية للنشاط المصرفي و الاقتصاد الوطني .

5- اهداف الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مفهوم المؤسسة المصرفية المتعثرة ووضعيتها وكذا البحث في الاسس التي يتم الاعتماد عليها لتشخيص وضعية المؤسسة من التعثر محاولين استنتاج الاسباب التي ادت الى الوقوع فيه و بروز هذه الظاهرة، علينا ان نصل الى معرفة مدى وجود اساليب يمكن اعتمادها من طرف

ادارة الجهاز المصرفي و اجهزة الرقابة، للتمييز بين المؤسسات المتعثرة والغير متعثرة ، بهدف التمكن من التنبؤ المبكر بالتعثر و تجنب الفشل النهائي.

6- حدود الدراسة :

لحل الاشكالية وبلوغ الاهداف الموجودة تم رسم حدود لهذا الموضوع وفق خطة تتضمن القروض المتعثرة، اسباب و طرق العلاج، حيث تمت الدراسة الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري فرع المسيلة (CPA) .

وجاء التقسيم على النحو التالي :

الفصل الاول تحت عنوان القروض المتعثرة (الاسباب وطرق العلاج)، تناولنا فيه ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الاول الى طبيعة القروض المتعثرة اما المبحث الثاني تناولنا فيه اسباب تعثر هذه القروض، اما فيما يخص المبحث الثالث فجاء تحت عنوان طرق علاج هذه القروض.

اما الفصل الثاني جاء بعنوان الدراسة الميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة (CPA) حيث قسمناه الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الاول تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري(CPA) اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى : سياسة تحصيل القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة اما المبحث الاخير فجاء تحت عنوان : تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة والحلول المقترحة للحد منها.

الفصل الأول

القروض المتعثرة

(الأسباب وطرق العلاج)

تمهيد الفصل:

كثيرا ما تقع المصارف في أزمات وخسائر تهز كيانها واستقرارها وتفقدها الثقة من طرف عملائها وهذا إزاء تعرضها لعدة مخاطر ومن أخطرها مشكلة تعثر القروض المصرفية والتي تعتبر من أهم مخاطر المصارف التي تتسبب في انخفاض السيولة وبالتالي العجز عن مواجهة السحوبات على الودائع، الأمر الذي يؤثر سلبا على توازناتها المالية في النشاط الاقتصادي.

والتعامل معها ليس أمرا سهلا بل عمل يكتنفه الكثير من الصعاب ويحتاج لحد كبير من الخبرة والدراية والتحليل والمتابعة للتفرقة بين حالة وأخرى، ومن هنا يجب على متخذ القرار أن يكون على دراية كافية بمخاطر التعثر المصرفي والإجراءات الواجب اتخاذها للحد من مخاطره على أداء البنك، وللتطرق لهذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: طبيعة القروض المصرفية المتعثرة.

المبحث الثاني: أسباب تعثر القروض المصرفية.

المبحث الثالث: طرق علاج تعثر القروض المصرفية.

المبحث الأول: طبيعة القروض المصرفية المتعثرة

تعتبر القروض مصدر من مصادر التمويل سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات أو الدولة حيث يتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة، ويترتب عن عملية الاقتراض عدة مخاطر من أخطرها ظاهرة التعثر المصرفي التي تعتبر حالة خاصة تظهر من خلال عدة مؤشرات تؤدي إلى الكثير من الآثار.

المطلب الأول: مفهوم القروض وأهميتها[1]

أولا/ تعريف القروض: للقروض عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

تعريف (1): تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.

تعريف (2): القرض هو أساس نشاط البنوك والمؤسسات المالية، فهو فعل الثقة بين الطرفين (المقرض والمقترض) ويتضمن تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تراعي المدة[2].

تعريف (3): هي قروض تمنح لتمويل الأصول الثابتة، وقروض لتدعيم الطاقة الإنتاجية كشراء المعدات، المواد الخام للإنتاج[3].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن القروض مبنية على مجموعة من العناصر وهي " الثقة، الزمن، سعر التسديد، عنصر المخاطر"

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008، ص102.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص55.

[3] هيكل عجمي، رمزي ياسين أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2019، ص132.

ثانيا/ أهمية القروض: تتمثل أهمية القروض فيما يلي:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء.
- تعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.
- تعتبر القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك.
- تعد القروض عامل لخلق الائتمان الذي ينشأ عنه زيادة الودائع والنقد المتداول.

المطلب الثاني: مفهوم القروض المتعثرة

تختلف تسمية القروض المتعثرة من بنك لآخر فهي تسمى الديون المجمدة، الديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة، الديون الحرجة، الديون المشكوك في تحصيلها، و أيا كانت التسمية التي تطلق عليها، فيمكن تعريفها كما يلي[1]:

يعرف المصرف التعثر بأنه مواجهة المشروع لملابسات ذاتية وخارجية تؤدي إلى عدم قدرته على توليد مردود مالي أو فائض نقدي من عائد النشاط يكفي لسداد التزاماته، وبصفة خاصة الالتزام قصير الأجل.

أما من الناحية القانونية فالتعثر هو عدم كفاية أموال المدين للوفاء بالتزاماته والديون المستحقة الأداء.

بينما المفهوم الاقتصادي للتعثر فهو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة بالرغم من زيادة الأصول عن الخصوم[2].

[1] فريد راغب النجار, **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة(مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين)**, مؤسسة شباب الجامعة، ,2000، ص67.

[2] عبد الكريم محمد عبد الجميد، **التعثر المصرفي في ج م ع ووسائل المعالجة**, مجلة المصارف العربية, اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998، ص17.

من خلال ما سبق نستخلص مفهوم شامل للتعثر هو"عجز الدائن عن تسديد أقساط القرض من فوائده في الموعد المحدد جزئيا أو كليا، و يذهب البعض على أن القرض يعد متعثرا عن تجاوز المدين الموعد المحدد للاستحقاق.

المطلب الثالث: أنواع واثار القروض المتعثرة .

اولا : انواع القروض المتعثرة: للديون المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها كالآتي:

1- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط: و هي نوعين[1]:

- ديون متعثرة مخططة مرحلية:

وهي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد.

- ديون متعثرة عشوائية:

وهي تلك التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجئ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، والتي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة.

2- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها: وتنقسم إلى قسمين هما:

- **الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية[2]:**

وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها وسواء كان ذلك عن عمد أوعدم معرفة أو عدم اهتمام.

[1] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة (الظاهرة, الأسباب، العلاج)**, ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 1997. ص62.

[2] وائل إبراهيم سليمان على موسى، **الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، 2004، ص61.

- **الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية[1]:**

يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته, ويمكن لنا أيضا أن نقسمها وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه الديون إلى الآتي:

- **ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للائتمان:** وذلك نتيجة قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول.
- **ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى مثل الظروف المحيطة:**

وذلك نتيجة حدوث حالة من حالات التوقف الاضطراري عن العمل نتيجة الاضطرابات العمالية أو فقدان مصادر الطاقة أو دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش.

3- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها[2]:

- ديون متعثرة وهمية خداعية: وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب, حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات وذلك للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه, وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه.
- ديون متعثرة حقيقية فعلية: وهي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل, ومن ثم يتم معالجاتها بمعالجة هذه الأسباب.

[1] درشدي صالح، **التعثر المصرفي الظاهرة والأسباب**، مجلة المصارف، العدد32، يناير 2000، ص19.

[2] محسن أحمد الخضري، **الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)**، مرجع سبق ذكره، ص67.

4- تصنيف الديون المتعثرة حسب معيار ثباتها واستمرارها: ويتم وفق نوعين[1]:

- الديون المتعثرة العارضة: هي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها بسيطة.
- الديون المتعثرة الدائمة: وهي تلك الديون التي تتصل بأسباب هيكلية, وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير في القيام به, أو إقناع القائمين عليه بقبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع.

5- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها[2]:

- ديون بسيطة سهلة التعامل معها: وهذا النوع عادة ما تكون قيمته ومبلغه بسيطا ومدته قصيرة, ويستخدم في تمويل قصير أو متوسط الأجل, أي القيام بعمليات الصيانة الدورية والتجديد, وذلك نتيجة لظروف طارئة ومؤقتة.
- ديون متعثرة معقدة: هذا النوع من الديون المتعثرة يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين, أي أن الغالب عليها أنها
- قروض مشتركة ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها, وأصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض.

6- تصنيف الديون المتعثرة وفقا للمرحلة التي فيها اكتشافها[3]:

- دين متعثر أولي في مرحلة التكوين: لا تزال أسبابه كاملة تحت السطح وتأخذ بوادر غير محسومة ولا تثير انتباه المقرضين, حيث أن مخاطرها لازالت أولية.

---

[1] عبد محمود حميده خلف, **إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي المصري**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها، العدد الثاني، 2002، ص152.

[2] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)**، مرجع سبق ذكره، ص74.

[3] أشرف عبد المنعم إبراهيم, **الديون المتعثرة (تعرفها، أسبابها، علاجها)**، ندوة بعنوان دور الائتمان المصرفي في تنشيط السوق، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 1999, ص12.

- دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو: حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم ويمارس ضغوطا واضحة تدريجيا على متخذ القرار في المشروع.
- دين متعثر في مرحلة النضج: حيث أصبحت أوضاعه بالغة السوء وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع واستمراره, يعني بلغ شدة أزمته وأقصى حد له.
- دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه: حيث يكون قد تم وضع خطة تقويم المشروع, أو تصفيته وفقا للخطة والسيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنون, وأيا ما كان فإن أي دين متعثر يقتضي مزيدا من اليقظة والحيطة والحذر لحماية البنك من حدوث مثل هذه الديون.

ثانيا: آثار القروض المتعثرة

يؤدي تعثر القروض الممنوحة إلى ظهور آثار سلبية تتعدى البنك المانح لها إلى الاقتصاد ككل وعلى المستويين الجزئي والكلي.

1- آثار التعثر الجزئية[1]: تختلف هذه الآثار من طرف لآخر من أطراف العلاقة الائتمانية, ففي ما يتصل بالطرف المقترض نجد الآثار التالية:

- ✓ تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائده لصالح البنك الدائن.
- ✓ يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين.
- ✓ من هنا تواجه المشروعات صعوبة في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل.

[1] محمد كمال خليل، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان واهم محدداته، منشأة المعارف، الاسكندرية مصر، 1994، ص361.

وإذا تطرقنا إلى الوحدات الاقتصادية الدائنة أي إلى وحدات الجهاز المصرفي نجد أنها تتعرض لآثار مناظرة لتوقف المدين عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك الدائن له، ولعل من أهم هذه الآثار ما يلي[1]:

- ✓ تجميد قدر هام من الموارد المصرفية قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على المصارف استردادها وإعادة توظيفها من جديد.
- ✓ زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفيا مما يؤدي إلى الحد من قدرتها على خلق الودائع.
- ✓ توافر قرائن تشير إلى احتمال فقد البنك الدائن لجانب أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر.
- ✓ ضياع قدر هام من الوقت والجهد.

2- آثار التعثر الكلية: إن مشكلة تعثر المشروعات كانت ولا تزال لها آثار على المستوى الاقتصادي التجميعي ذلك لأن كل أو على الأقل معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثرت بهذه المشكلة, وعلى سبيل المثال:

- الإنتاج الكلي: لاشك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج, يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك[2].
- العمالة: يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية مما يهدد السلام الاجتماعي سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى القومي إذا ما تعددت مشكلة البطالة حدودا معينة[1].

[1] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص112.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية, 2005, ص56.

- التضخم: تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع حيث أنها تدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية[2].
- الاستثمار والادخار: لعل من أهم ما يترتب على وجود المشروعات المتعثرة في اقتصاد ما تلك الآثار على القدرات الادخارية والاستثمارية, ناهيك عن تأثيرها الغير المواتي على بيئة ومناخ الاستثمار ومن ثم على إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].
- العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي: للتعثر الإنتاجي آثاره على كل من جانبي الميزان التجاري فيما يتصل بالصادرات يعني الحد من الزيادة في الإنتاج الحد من حجم الصادرات, أما الواردات فتتجه إلى الزيادة بهدف الوفاء بجانب من النقص في الإنتاج المحلي من تلك السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات المتعثرة المتوقعة كليا أو جزئيا[4].
- متغيرات الموازنة العامة: لاشك أن اختفاء المشروعات المتعثرة من حلبة الإنتاج يفقد الدولة بعض مصادر الإيرادات العامة السيادية مثل مستحقاتها من الضرائب الحالية[5].

---

[1] سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، **المالية العامية**، القاهرة، 2000، ص65.

[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع, الطبعة الأولى,1994,ص241.

[3] سوسن مرسي، **الإدارة المالية**، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، 2006، ص24.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات**، المجلة المصرفية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الثاني، المجلد21، مصر، 2003، ص21.

[5] سامي السيد، باهر العتلم، **المالية العامة**، المطابع الجامعية، القاهرة، 2004، ص63.

المبحث الثاني: أسباب تعثر القروض المصرفية

من الطبيعي ظهور بعض حالات تعثر العملاء في تسديد القروض الممنوحة لهم, لكن المشكل يكمن في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي القرض، وهنا يمكن القول بأن البحث في أسباب تزايد الظاهرة أمر أساسي للتوصل إلى حلول لها، ويمكن تقسيم الأسباب إلى ما يلي:

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالعميل

كثيرا ما يكون العميل هو السبب في حالة التعثر سواء كان عن عمد أو عن عدم معرفة, ويمكن أيضا أن تقسم أسباب التعثر المتعلقة بالعميل إلى قسمين:

1- أسباب مرتبطة بمواصفات العميل وظروفه[1]: ويمكن عرضها كما يلي:

- ✓ دخوله في أنشطة لا علاقة له بها.
- ✓ وفاة العميل.
- ✓ عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره.
- ✓ التكوين الشخصي للعميل ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في موعدها.
- ✓ عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التمويل.

2 .أسباب مرتبطة باختيار وتسيير المشاريع الممولة:

أ- **العوامل الفنية والإدارية:** وهي كالآتي[2]:

- بالنسبة للعوامل الفنية، هي كالآتي:

- ✓ استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة ذات طابع متخلف.

[1] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة**، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] سعيد ندى، الديون المتعثرة، **التشخيص والعلاج**، البرامج التدريبية، المعهد المصرفي، 2002، ص57.

- ✓ عدم توفر الموارد الأولية اللازمة في المدخلات الرئيسية في عملية الإنتاج.
- ✓ الأخطاء المتصلة بتخطيط الاستثمار من البداية.

- بالنسبة للمشاكل الإدارية, ويمكن اختصارها فيما يلي[1]:

- ✓ سوء الإدارة وعدم انتظام عمليات الإنتاج وتدهور المبيعات.
- ✓ تغليب المصالح الخاصة للملاك على مصلحة الإدارة.

ب- **الأسباب المالية:** هي من أهم الأسباب التي تهتم المصارف بمتابعتها ودراستها، ويمكن اختصار هذه الأسباب فيما يلي:

- ✓ عدم التناسب بين رأس المال والقرض مما يعني خلل في تمويل المشروع.
- ✓ قد اتجه البعض إلى اعتبار تحركات أسعار الفائدة على القروض سببا مباشرا في رفع تكلفة تمويل الإنتاج.

ج - **العوامل الإنتاجية والتسويقية:**

إن هذه المشاكل من بين الأسباب المرتبطة بالمقترض، لذا يجب ذكرها فيما يلي[2]:

- ✓ استخدام سياسات إنتاجية قديمة.
- ✓ انخفاض مهارة القوى العاملة.
- ✓ نقص وسائل النقل الداخلي والخارجي.

أما بالنسبة للمشاكل التسويقية فهي كما يأتي:

- ✓ سوء القيام بعمليات التوزيع من حيث اختيار منافذ توزيع غير مناسبة.
- ✓ عدم القيام بالدراسة الحقيقية للسوق والمستهلك.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص370.

[2] أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب قراءة في الواقع ووقائع الازمة**، دار النهضة العربية، 2001، ص19.

- ✓ سوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من حيث الشكل واللون والحجم والجودة والأنماط والمواصفات والوظائف التي تؤديها السلعة للمستهلك.

المطلب الثاني: مجموعة الأسباب الخاصة بالبنك

كثيرا ما تقع المصارف ضحية أخطائها هي وليس فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، وأهم هذه الأسباب في حقيقة الأمر يمكن ردها إلى الخطأ والتحيز الشخصي للقائم بالدراسة الائتمانية من حيث مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

1- بالنسبة للضمانات الواجب توفرها لإعطاء القرض، يكمن أهمها فيما يلي[1]:

- ✓ المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل.
- ✓ عدم مراعاة الشروط الواجب توفرها في الضمانات المقدمة للبنك.
- ✓ عدم خبرة أمناء المخازن التابعين للبنك.

2- بالنسبة للدراسات الائتمانية: من أهم أسباب تعثر المصارف التجارية والمتخصصة هي الدراسات الائتمانية التي على أساسها يمكن اتخاذ القرار، ومن أهم أسباب فشل الدراسات الائتمانية ما يلي:

- ✓ عدم قناعة بعض القائمين بأهمية الدراسات الائتمانية كأساس اتخاذ القرار الائتماني.
- ✓ اعتماد بعض القائمين على التجارب والخبرات الشخصية السابقة لهم.

[1] محمد صالح، **انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في القطاع المصرفي في مصر**، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1997، ص135.

3- أخطاء في حسابات المخاطر التي تكتشف في العملية:

وهي من أهم أسباب تعثر الديون في المصارف، حيث يغلب البنك عند اتخاذه قرارا بمنح الائتمان جانب الربح على جانب المخاطرة ومتجاهلا عن عمد معرفة العلاقة الحاكمة المضطربة بين الربح والمخاطرة، أي أنه كلما زاد الربح زادت المخاطرة وبالتالي تتخذ العديد من القرارات الخاطئة منها[1]:

- ✓ تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد الذي يحققه.
- ✓ تمويل المشروع اعتمادا على عائد تشغيله.
- ✓ السماح للعميل باستعمال مبلغ التسهيلات دفعة واحدة وبالتغاضي عن شروط استخدام التسهيل.

4- سوء الإدارة الائتمانية: لتفادي هذه المشكلة وجب وضع برامج للصيانة الوقائية والحماية للعاملين في أقسام الائتمان:

الشكل الأول: سوء الإدارة الائتمانية.

الشكل الثاني: سيطرة اليأس والإحباط الإداري.

الشكل الثالث: تكوين تنظيمات غير رسمية.

المطلب الثالث: مجموعة الأسباب الخارجة عن نطاق البنك والعميل

هناك أسباب كثيرة للتعثر تخرج عن نطاق البنك والعميل لأنها أسباب عامة وليست خاصة، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

[1] عدنان الهندي، **مشاكل الائتمان المصرفي لمؤسسات القطاع العام وشبه العام ووسائل المعالجة**، اتحاد المصارف العربية، 1994، ص16.

أولا/ أسباب متعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية:

1. **الأسباب المحلية:** تتعلق أساسا بالسياسات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية، ومنها:

أ .**السياسات المالية:** تحتل المشكلات الضريبية مكانة خاصة في عرقلة النشاط، ومن أهم مشكلاتها ما يلي[1]:

- ✓ نظم الخصم والإضافة.
- ✓ أسلوب التحصيل تحت الحساب.
- ✓ الارتفاع المستمر في أسعار ضريبة الدفعة.
- ✓ فرض الضريبة العامة على المبيعات.

ب .سياسات الإغراق: والتي تستخدم أسعار مغالية في رخصها مما يؤدي إلى تقليص هامش الربح[2].

ج .سياسات التسعير الحكومية وغير الحكومية: كثيرا ما كانت قيود التسعير الجبري أحد الأسباب الرئيسية في تراجع الربحية ومن ثم إعلان إفلاس الشركات.

د .سياسة إدارة القرض العام: تؤثر بشكل كبير على حركة النشاط الاقتصادي.

هـ .السياسة العامة: هي السياسات المتصلة بالمناخ العام للبنك.

و .سياسة أسعار الصرف: يؤدي تعثرها إلى الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية[3].

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص371.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **التجارة الخارجية**، المطابع الجامعية أسيوط، القاهرة، 2007، ص166.

[3] سوسن مرسي، **الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص64.

ز .**السياسة النقدية:** وتتعلق بالسياسات الاقتصادية الفرعية ذات التأثير المباشر وغير المباشر في قضية القروض المتعثرة.

2 – الأسباب العالمية: وتتعلق أساسا بسياسات التجارة الخارجية وهي كما يلي[1]:

- ✓ يؤدي استخدام سياسات الحصص الكمية والقيود الإدارية على صادرات الدول النامية إلى انخفاض قدرة المنشأة في التصدير إليها وبالتاي انخفاض موارد النقد الأجنبي.
- ✓ سياسات الحصار الاقتصادي واستخدام أدوات الحرب الاقتصادية (أدوات الإغراق السعري– أدوات حصر تصدير التكنولوجيا – أدوات القيود الكمية).

3 – أسباب ترجع إلى كساد عالمي أو محلي أو كساد في مجال النشاط ذاته: ويصعب السيطرة عليه حيث يؤدي إلى تعثر الكثير من العملاء دون إمكان اتخاذ تصرف معين قريب النتيجة.

4 – أسباب ترجع إلى المناخ السياسي العام[2]: ويؤدي إل هروب المستثمرين من المنطقة وحدوث كساد في الأنشطة الاقتصادية.

ثانيا/ الأسباب الناتجة عن الاقتصاد الموازي:

إن الاقتصاد الموازي هو الذي يضم مجمل الأنشطة المخالفة للقواعد العامة والمحققة للعوائد المرتفعة, فتزداد خطورة هذا الاقتصاد لكونه مرتبط بالاقتصاد الرسمي وتتم معاملاته من خلال عناصر وكوادر بشرية مستغلا ما لدى العاملين في الاقتصاد الرسمية.

ثالثا/ أسباب ومخاطر كونية[3]:

مثل حدوث زلزال أو عواصف أو غيرها، فهذه الظواهر تؤدي إلى انهيار المباني أو غرق البواخر ....إلخ، مما يؤدي إلى تدهور السداد وبالتالي تعثر الدين دون إمكان سيطرة بشرية على هذا الخطر.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص171.

[2] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مرجع سبق ذكره، ص88.

[3] أحمد غنيم، **الديون المتعثرة**، مرجع سبق ذكره، ص22.

المبحث الثالث: طرق علاج القروض المصرفية المتعثرة

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعا لاختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك أو المقترض، ومن الضروري التعرف على الأسباب التي أدت إلى تعثر القرض لأن ذلك سيساعدنا على وضع الحلول المناسبة.

المطلب الأول: إجراءات مساعدة العميل للخروج من التعثر

هناك مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك محاولة منه لمساعدة العميل المتعثر لإعادة سير نشاطه، ويمكن عرض هذه الإجراءات فيما يلي[1]:

أولا: تقديم سياسات ترشيدية واستشارية, وتكون وفق الأسباب التالية:

- ✓ إعادة وضع النظم المحاسبية والرقابية اللازمة بشكل متكامل.
- ✓ التوصية والعمل باستغلال الجزء غير المستخدم من الطاقة الإنتاجية بالتنسيق مع سياسات البيع والتسويق.
- ✓ تجديد الأصول أو الجزء المستهلك منها لرفع الطاقة الإنتاجية.
- ✓ ترتيب لقاءات ودية مع الدائنين لشرح ظروف العميل التفاهم معها.
- ✓ وضع سياسات جديدة في مجال البيع والتسويق بفتح منافذ جديدة.

ثانيا: تعويم نشاط العميل (الحقن النقدي):

يعتبر من أخطر أنواع الأساليب اللجوء إلى تعويم العملاء من خلال الحقن النقدي الذي يؤدي إلى زيادة التزامات العملاء اتجاه البنك, فمثلا لو تعثر أحد

[1] محمود السيد أبو الغيط إسماعيل، **نماذج إدارة الروض المصرفية المتعثرة**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، 2002، ص194.

العملاء في سداد التزاماته اتجاه البنك وكانت التسهيلات الممنوحة غير مفيدة للاستخدام، فيتم في هذه الحالة الإجراءات التالية[1]:

- ✓ إعادة تحريك التسهيلات الائتمانية وذلك باستخدام المتاح منها.
- ✓ ضرورة توافر الضمانات لمواجهة الضخ التمويلي الجديد.
- ✓ يتم تنفيذ كافة العمليات المصرفية الممكنة لإتمام العملية من قبل البنك.
- ✓ يتم التنازل رسميا عن مستحقات العميل لصالح البنك.
- ✓ يتم الصرف على العملية من خلال شيكات مقبولة الدفع أو مصرفية.

ثالثا/ شروط نجاح أسلوب تعويم نشاط العميل, ويتم بعدة عوامل هي:

- ✓ ألا يكون قد صدرت أحكام ضد العميل كالحبس أو المنع من السفر.
- ✓ ألا يكون قد تم وضعه في قائمة العملاء المحظور التعامل معهم إئتمانيا.
- ✓ أن يتم رهن أية موجودات للعميل وغير قابلة للتسبيل السريع لصالح البنك.
- ✓ أن يكون هناك حصر كامل ودقيق لكافة التزاماته اتجاه الدائنين الآخرين.

المطلب الثاني: تسوية القروض المتعثرة

تتم تسوية القروض بالاعتماد على الأشكال التالية[2]:

أولا/ الجدولة: إن الأساس في قرار إعادة جدولة القرض تكون في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد لأسباب خارجة عن إرادته, ولعل أهم القواعد هي:

- ✓ مدى صدق المقترض وتجاوبه السابق مع البنك ونيته في الوفاء بالتزاماته.
- ✓ جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة.

[1] وائل إبراهيم سليمان علي موسى، **الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص135.
[2] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص325- 339.

- ✓ على البنك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلا.

ثانيا/ رسملة القروض: وهو يعني تحويل جزء من قروض البنك على المؤسسة إلى مساهمة في رأسمالها, ويرى البعض أن رسملة القروض من الحلول ذات الايجابيات وذلك للأسباب التالية:

- ✓ تحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة.
- ✓ تخفيف أعباء القروض وفوائدها على المؤسسة المقترضة.
- ✓ توفير المصاريف القضائية على البنك.

ثالثا/ تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة, وتتم التسوية الودية كما يلي:

- ✓ إعفاء المقترض من مبلغ معين مقابل سداده للمبلغ المتبقي دفعة واحدة.
- ✓ إعفاء المقترض من مبلغ معين مقابل سداده لجزء من المبلغ المتبقي من القرض وتقسيط المتبقي.
- ✓ إعفاء المقترض من مبلغ معين وتقسيط المبلغ المتبقي لسداده وفق جدول زمني محدد.

رابعا/ شراء بعض أصول العميل سدادا للقرض:

قد يجد البنك نفسه مضطرا إلى شراء بعض أصول وموجودات المقترض، سواء كانت ضمن المشروع الممول أو من أملاكه الخاصة.

خامسا/ المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية:

أ **التوريق (التسنيد)**[1]:يستعمل لتحويل أصول مالية غير سائلة كالقروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال كالأسهم.

[1] مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص 237-238.

ب **التسليف بضمان أوراق مالية**[1]: يعتبر من أنواع الائتمان حيث تظهر قوته من خلال إمكانية حصول البنك على مستحقاته في أسرع وقت.

المطلب الثالث: دور كل من السياسة الاقتصادية والمصرفية والبنك المركزي ولجنة بازل في معالجة التعثر المصرفي

أولا/ دور السياسة الاقتصادية في معالجة التعثر المصرفي

لعل من أبرز دور السياسة النقدية في معالجة التعثر المصرفي يكمن فيما يلي[2]:

1. **تنشيط السوق:** ويتم من خلال ما يلي:

أ. **سياسة نقدية توسعية:** وتتم من خلال تخفيض هيكل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وفي الوقت نفسه حث الأفراد على الدخول في مجالات الاستثمار المختلفة، مما يؤدي إلى توظيف الأيدي العاملة وزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة الطلب عليها ومنه ارتفاع الدخل القومي ومن ثم زيادة قدرة المجتمع على الاستهلاك والإنتاج والاستثمار.

ب.**سياسة مالية مشجعة على الاستثمار:** بمعنى تخفيف العبئ الضريبي على عمليات الاستثمار والاستهلاك وبالتالي زيادة الاستثمار وتوسيع نطاق السوق وضمان عائد يكفي ليس فقط لسد التزاماته ولكن أيضا تحقيق ربحية مناسبة.

ج .**سياسة سعر الصرف المستقرة:** أي تحقيق استقرار متوازن في أسعار الصرف يتم من خلاله تحديد التزامات المستثمرين ومقدار سدادها.

[1] محمد الموفق أحمد عبد السلام، **دراسات عن الأقسام المختلفة بالمصارف التجارية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996، ص150.

[2] مصطفى رشيدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص74.

د.**سياسة فعالة لإدارة الدين العام:** ويتم من خلال إعادة ضخ الأموال التي اقترضتها الدولة من الجمهور ومن المؤسسات المختلفة وإعادة ضخها بما يسهم بفاعلية في تطوير المجتمع.

هـ. **سياسة كفالة الاستثمار الحكومي:** وهي أهم الأدوات لمعالجة الديون المتعثرة، حيث تعمل الدولة على إنعاش الطلب على منتجات مشروع معين بذاته من خلال شراء ما ينتجه المشروع، أو إقامة مؤسسات تتولى توزيع منتجات هذا المشروع وبيعها إليه بسعر رخيص يمكنه من إنتاج منتجاته بسعر مناسب يرفع الطلب عليها.

2 **رفع كفاءة الجهاز المصرفي:** ويمكن تحقيقها من خلال ما يلي[1]:

- ✓ خصخصة بنوك قطاع الأعمال العام.
- ✓ تشجيع الاندماج بين المصارف.
- ✓ رفع كفاءة العاملين بالمصارف في مجال الائتمان.

3 **تطوير وإعادة هيكلة الشركات:** يجب على الشركات عند البدء بالإصلاحات الداخلية أن تعيد صياغة إستراتيجيتها العامة لتتواكب مع التغيرات المعاصرة في السوق المحلية والعالمية وأن تعيد التفكير في أسلوب عملها لرفع مستوى أدائها وتجنب حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل[2].

ثانيا/ دور البنك المركزي في علاج التعثر المصرفي

إن أهمية البنك المركزي على الجهاز المصرفي تتمثل في مقدرته على زيادة أو خفض حجم الودائع، ويتم ذلك من خلال عدة أدوات تتمثل فيما يلي:

[1] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور المصارف المركزية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص157.

[2] وفاء يوسف أحمد، **إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في المصارف التجارية**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس، 2005، ص175.

1- وسائل الرقابة على الائتمان: تتمثل هذه الوسائل فيما يلي[1]:

أ. الأدوات الكمية: وتنقسم إلى:

- **الأدوات والأساليب المباشرة:** وهي الأساليب التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان سواء بهدف إنقاصها أو زيادتها وهي:

✓ تغير نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي.

✓ تحديد نسبة القروض إلى رأس المال.

✓ تحديد نسبة الودائع إلى رأس المال.

✓ القيام بالعمليات المصرفية العادية لدفع المصارف التجارية.

- **الأدوات والأساليب غير المباشرة:** وهذه الأساليب لا تتضمن قيام البنك المركزي بوضع قيود مباشرة على قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان، وتتمثل هذه الأدوات في[2]:

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** وهي قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المالية.

✓ **سياسة إعادة الخصم:** هي عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأوراق مالية، أو لقاء ما يقدمه لها من قروض مضمونة بمثل هذه الأوراق.

✓ **تعديل نسب الاحتياطي القانوني:** وهي من أهم الوسائل لوضع السياسة النقدية موضع التنفيذ خاصة في ظل ضعف أسواق المال.

---

[1] طارق عبد المعال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص23.

[2] علي نجم، القروض المصرفية، **المنتدى الاقتصادي السابع حول القروض المصرفية اللازمة والحل**، جامعة الأزهر، بتاريخ 12 أكتوبر 2002، ص 157.

ب. الأدوات الكيفية:

وتهدف هذه الأدوات على توجيه وحدات النظام المصرفي للتوصل إلى هيكل الائتمان المطلوب لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة, وتتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ استخدام التفاوت في نسب الاحتياطي القانوني.
- ✓ تحديد حصص نسبية من هيكل الائتمان القائم لمختلف أنواع القروض.
- ✓ إصدار تعليمات مباشرة من البنك المركزي إلى المصارف التجارية لتوجيه الائتمان نحو تمويل أغراض معينة.
- ✓ إعطاء مزايا تسليفية للضمانات المقدمة من أوجه النشاط الاقتصادي المرغوب تشجيعه.

2- الرقابة المباشرة للبنك المركزي

يتضمن مفهوم الرقابة المباشرة بمفهومه الواسع ما يتاح عادة من قوة التأثير على المصارف التجارية، أو الإقناع الأدبي بضرورة إتباع هذه المصارف لتلك السياسات التي تنسجم مع ما يتناسب والأوضاع السائدة، ويمكن القول أن عملية تجديد وتقوية الدور الرقابي للبنك المركزي تسير في ثلاثة محاور على النحو الآتي[2]:

- ✓ تطوير قواعد الرقابة بما يسمح بتقوية دور وحدات الجهاز المصرفي.
- ✓ تقوية الدور الرقابي بمجالس إدارات المصارف التجارية من خلال ثلاثة محاور أساسية تتمثل في:
- ✓ مناقشة تقارير جهاز الرقابة بالبنك المركزي مع مجالس الإدارة والسماح لهم بتصحيح الملاحظات.

[1] عاطف الدين، **مخاطر الائتمان ومعالجة الديون المتعثرة**، البرامج التدريبية، المعهد المصرفي، 2002, ص94.

[2] أبو العلاء إسماعيل توفيق، **المعالجة المصرفية للديون المتعثرة**، البنك المركزي، المعهد المصرفي، 1997، ص84.

- ✓ تفعيل دور أعضاء مجالس الإدارة.
- ✓ تغيير بعض مجالس الإدارة.
- ✓ تطوير الأداء داخل البنك المركزي وتسريع عملياته.

ثالثا/ فعالية مقررات لجنة بازل: إن ظاهرة القروض المتعثرة التي واجهت وحدات الجهاز المصرفي في العديد من دول العالم، خاصة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين تعد القاسم المشترك والنتيجة المباشرة لضعف المصارف وتعثرها، وهو ما أدى إلى ظهور مقررات لجنة بازل لتجنب التعثر المصرفي.

- **الدعائم الأساسية للجنة بازل[1]:** تعرضت لجنة بازل لمظاهر تعثر المصارف وعلاج ضعفها من خلال مقررات لجنة بازل، والتي يركز إطار اتفاقيتها على ثلاث دعائم أساسية:

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

إن معدل كفاية رأس المال

= (إجمالي رأس المال/ مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+المخاطر التشغيلية) أكبر أو يساوي 8%.

ورغم أن الإطار الجديد للاتفاقية لم يرفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستويات السابقة (8%)، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر (مخاطر التشغيل) يؤدي إلى زيادة كبيرة في متطلبات رأس المال، وبذلك حتى تصل المصارف إلى ذات المعدل أو المحافظة عليه فمن المطلوب العمل باستمرار على زيادة رأس المال –البسط– في ظل التزايد المستمر للمخاطر التي تتعرض لها المصارف –المقام–

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **المصارف الشاملة وإدارتها**، ص ص171-173.

والتي تم تعديل أوزانها فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدولة وتقييم المصارف والمؤسسات.

2- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: وتتم هذه المراقبة على أربعة معايير تتمثل فيما يلي[1]:

- **المعايير الدنيا:** وفقا لهذا المبدأ يتم إعطاء صلاحية للمراقبين لحث المصارف على الاحتفاظ بجزء يزيد عن الحد الأدنى لمعيار رأس المال في ضوء أوضاع المصارف وأدائه أو نتائج أعمالها.
- **التقييم الداخلي:** يجب أن يكون لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتقييم ملاءة رأس المال والاحتياطات في ضوء المخاطر التي قد يتعرض لها البنك والتي يجب تعريفها وتحليلها ووضع إجراءات لمواجهتها.
- **الإشراف والتقييم:** حيث يخول ذلك للسلطة الإشرافية حق مراجعة وتقييم كفاية رأس المال باستخدام عدد من المعايير مثل مدى تحقيق أرباح مناسبة وتحديد الاتجاهات الإستراتيجية للإدارة العليا فيما يتعلق بهيكل رأس المال وتطويره.
- **تدخل السوق (التدخل الرقابي):** عملا على توفير آلية للتنبؤ بالأزمات التي قد تتعرض لها المصارف, يقع على عاتق السلطات الرقابية تبني الأساليب المناسبة للتدخل في السوق عندما تقتضي الضرورة ذلك.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص174.

3- انضباط السوق[1]: وتهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والملاءة في المصارف والمؤسسات التمويلية ومساعدة المصارف على بناء علاقات متينة مع العملاء، كما تهدف إلى تدعيم انضباط السوق من خلال تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق هذه الدعامة بفعالية فإنه يتطلب ضرورة توفر نظام دقيق وسريع للمعلومات حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات وقدرتها على تحمل المخاطر.

[1] Eric Lamarque,**Gestion bancaire**, PEARSON Education France, Paris, 2002, P89.

خلاصة الفصل:

تعتبر القروض المتعثرة المشكلة الكبرى في الأوضاع الاقتصادية الراهنة والتي بدورها تحتاج إلى مجهود فكري وعملي كبير من أجل مواجهة التعثر والحد من الخسائر الناتجة عنه، ومن جانب آخر وعند حدوث التعثر فهناك إجراءات علاجية تلجأ إليها المصارف تختلف من حالة لأخرى، لهذا وجب قبل اتخاذ الإجراءات القيام بدراسة وافية وشاملة للقرض قبل وبعد المنح، وتشمل هذه الدراسة على تحليل مفصل لأسباب التعثر ومدى إمكانية مساعدة العميل المتعثر على تجاوز مشاكله وصولا في النهاية إلى الإجراءات القانونية لتحصيل القروض.

ومن خلال دراسة وتحليل مشكلة القروض المتعثرة تبين لنا أنه من الضروري الإهتمام بالطرق الوقائية لتفادي هذه المشكلة.

وبناءا على كل هذا فإنه يمكن اعتبار أفضل الطرق لتجنب مخاطر تعثر القروض المصرفية الوقاية منها، ويتحقق ذلك بالدراسات الائتمانية السليمة والمتابعة المستمرة للقروض، وفي حالة تعثرها فإنه يجب وضع خطط معقولة لمحاولة تحصيلها تستند إلى قواعد ثابتة وموضوعية مع اتخاذ إجراءات رشيدة لا تحول القرض إلى قرض متعثر.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري

(CPA) فرع المسيلة

تمهيد الفصل:

بعد التطرق الى مفهوم البنوك والتحليل المالي سوف نتناول دراسة الحالة التطبيقية حول بنك القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة (CPA) الى جانب النظري مع ماهو واقع في بنك القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة (CPA)

قصد الوصول الى اهداف الدراسة تم تقسيم الفصل الثاني الى ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، أهدافه ومهامه.

المبحث الثاني: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة.

المبحث الثالث: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة والحلول المقترحة للحد منها.

المبحث الأول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، أهدافه ومهامه.

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.

أنشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29ديسمبر 1966، مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش، بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966 وهذه المصارف هي :

- ✓ البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.
- ✓ البنك التجاري والصناعي للجزائر.
- ✓ البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.
- ✓ البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

وتم تدعيمه بعد ذلك بضم اليه البنك الجزائري المصرفي في 1986/01/01، وضم كذلك الشركة المرسيلية للبنوك في 1968/05/30، الشركة الفرنسية للتسليف والبنك عام 1971، وللبنك تسع وحدات جهوية (تقسيم 1983)، أما فروعه ففقد بلغت 114 فرع (وكالة) في بداية 1985، لتتقلص فيما بعد الى 78 وكالة وذلك بعد تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL)، وبلغ رأس ماله عام (1966) 15مليون دينار جزائري، وفي سنة 1983 بلغ ما يعادل 800 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1992 بلغ 5.6 مليار دينار جزائري، أما سنة 1994 وصل نحو 9.31 مليار دينار جزائري، وفي 1996 كان قد وصل الى 13.6 مليار دينار جزائري،

وفي سنة 2000 بلغ 21.6 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2006 ارتفع الى 29.3 مليار دينار جزائري، وفي الأخير وسنة 2010 بلغ رأس مال القرض الشعبي الجزائري الى 48 مليار دينار جزائري.

وفي نهاية 2014/12/31 القرض الشعبي الجزائري، اصبحت شبكته تمتد حول جميع انحاء الوطن والذي يتظمن 140 وكالة مجهزة إعلاميا و15 مديرية جهوية، فسلسلة منتجات وخدمات البنك تسمح بالاستجابة لاحتياطات عدد كبير من الزبائن والمؤسسات ويبلغ عدد موظفيه حاليا ما يقارب 15500 عامل وفيهم 3875 إطار، ويتبع البنك سياسة التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على مستوى الشبكات الى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك، وهذا من أجل رفع عدد اطارات البنك.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة بها:

أنشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973، مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشغل القرض الشعبي الجزائري 23 عامل دائم والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وهذا من اجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

ويعتبر مدير الوكالة أن الرقابة الداخلية للبنك دور كبير في رفع فعالية الوكالة من ناحية الهيكلة أو نظام العمل، بالإضافة الى الإجراءات والوسائل المستخدمة من بينها مراقبة الإعلام الآلي الذي هو متواجد في كل مصالح الوكالة، كذلك الأجهزة الحديثة لحاسبات النقود، حيث تم تزويد الوكالة بهذه الأجهزة سنة 1997.

1- البطاقة الفنية حول وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

الشكل رقم 01: بطاقة الفنية حول وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

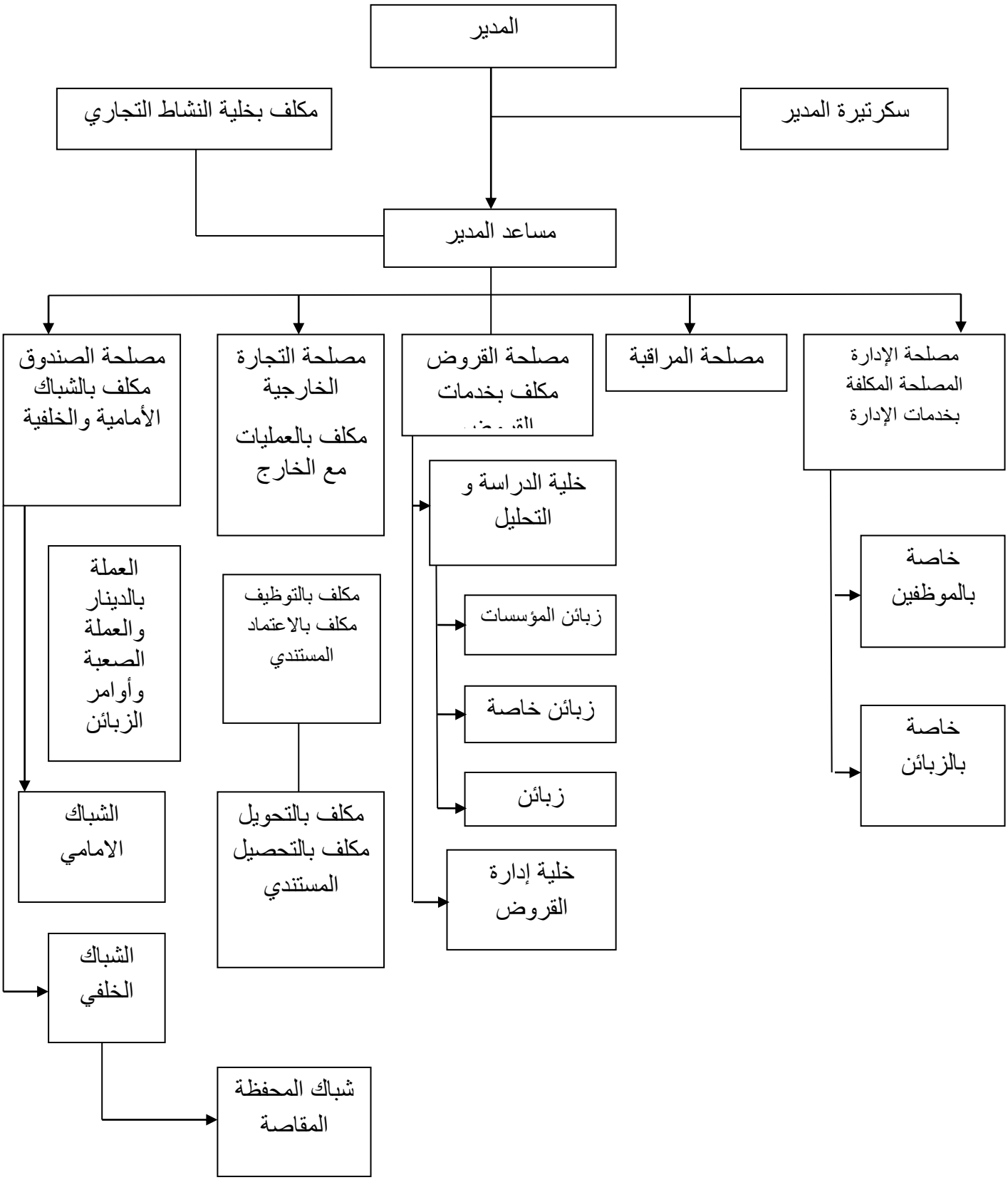

المصدر : البطاقة الفنية حول وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

2-المصالح الموجودة بالوكالة:

تعمل الوكالة البنكية وفق ما يخططه البنك من سياسة عامة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركز للدراسات لأن بموجب موقعها القريب من الزبائن يمكن بها إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل، وهذه الوظائف لا يمكن القيام بها إلا بتوفر مسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة هم :

- **المدير:**

يعتبر مدير للبنك المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص، ويعتبر أيضا المسؤول الأول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصلاحيات التالية:

- ✓ تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، وتنسيق ومتابعة النشاط على مستوى الوكالة.
- ✓ تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة أحسن لمحيطه الاقتصادي وهذا من اجل جلب اكبر نسبة للزبائن والأموال والمشاريع.
- ✓ التوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.
- ✓ تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.
- ✓ التوقيع على ما يجب التوقيع عليه من وثائق والصكوك التي تكون لها المصداقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية.

- **نائب المدير:**

تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير والذي يعمل من اجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه.

- **سكرتيرة المدير:**

تساعد المدير في المكالمات الهاتفية وتثبيت المواعيد واستقبال البريد وتسجله وتوزعه على مختلف مصالح البنك.

- **مسؤول المصلحة:**

إن مسؤول المصلحة يعمل على مستوى تقني وتنفيذي وهو المسؤول الأول على نشاط مصلحته.

من أجل رفع فعالية الوكالة وتسهيل عملية تسييرها ثم تقسيمها إلى المصالح التالية:

- ✓ مصلحة الإدارة.
- ✓ مصلحة المراقبة.
- ✓ مصلحة الإقراض.
- ✓ المصلحة الخارجية.
- ✓ مصلحة الصندوق.

- **مصلحة الإدارة:** وهي المصلحة التي تقوم أساسا بالموظفين والزبائن.

➢ **بالموظفين:**

- وضع ملفات خاصة بكل موظف بالبنك.
- التأمين على الموظفين.
- فاتورة الأجور أو وثيقة الأجور.
- إعطاء الوثائق اللازمة من اجل اخذ العطل سواء كانت مرضية أو غيرها.
- حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل البنك.
- التكلف بالعمال الجدد.

➢ **الخاص بالزبائن:**

- مراجعة الملفات الخاصة بالزبائن.
- فتح حسابات للزبائن على مختلف أنواعها.
- فتح حسابات خاصة: للتوفير، للسكن، للتجارة....الخ
- وضع اليد على مال المدين.
- حجز الأموال في الحسابات.

– في حالة وجود ديون على صاحب الحسابات بعد الحصول على وثائق سواء كانت من عند البنك أي بنك آخر أو من عند المحكمة أو قابض الضرائب....الخ

– في حالة وفاة صاحب الحساب يرسل للورثة وثيقة من اجل تقسيم ما وجد في الحساب بينهم.

– في حالة فقدان شيك، دفتر أو صك يمنع تسديد هذا الصك، وهذا بطلب من المدير ويكون موقع عليه.

– وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.

ولكن لم يبقى هذا الجزء من المصلحة أي الخاص بالزبائن تابع للمصلحة الإدارية وإنما أصبح تابع الى مصلحة الصندوق.

- **مصلحة المراقبة:** تعمل مصلحة المراقبة على :

– تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة.

– مراجعة العمليات المحققة من طرف كل المصالح.

– التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا، وإنها لا تتعارض مع قانون البنك.

– التأكد من التوقيعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.

– المراقبة اليومية للحسابات المدينة.

- التأكد من تحويل الخزينة إلى المديرية العامة.
- التأكد من دفع الرسوم والضرائب منها (TVA).

- **مصلحة الاقراض:** تعمل مصلحة الإقراض على ما يلي:

- فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير أخطارها.
- تجديد نوع القروض والحظوظ المتاحة للإقراض.
- ضمان تحصيل الديون المتنازع في شأنها.
- إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي(حالة القروض الكبيرة).
- استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد من القرض.
- مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم.

- **المصلحة الخارجية:** أهم وظائف هذه المصلحة ما يلي:

- فتح وتصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.
- تسيير العقود ومنح الضمانات (للتصدير، القبول المؤقت).
- فتح ملفات الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.
- التحويل والتحصيل الحر.
- متابعة وتغير تحويل العملة، أي عندما يرتفع وعندما ينزل.
- متابعة عملية تحويل العملة الصعبة، وتوطينها بالنسبة للأشخاص الذين يخرجون خارج الوطن.

- **مصلحة الصندوق:** بالدينار أو بالعملة الصعبة وتنقسم إلى قسمين:

✓ **قسم الشباك الأمامي Front office** : وهو الذي يعمل على:

- استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، وتحويل أموالهم.
- دفع المستحقات على أساس الشيكات أو دفاتر الادخار وتحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.

- القيام بعمليات الصرف والتحويل.
- انجاز العمليات الخاصة بالوكالات الأخرى أو بالسندات الضمان.
- استقبال أوامر الزبائن.

✓ **قسم الشباك الخلفي Back office:**

- فتح الحسابات والقيام بعمليات الترصيد.
- القيام بأعمال خاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

- **الشباك:** وهو الذي يتم على مستواه معرفة المبلغ الموجود في الحساب والحصول على المبلغ المراد الحصول عليه وفقا لما هو في الحساب وهو نوعان:

✓ **بالدينار الجزائري:** الموظفين في المؤسسات العمومية والمالية وكذا التجار.

✓ **بالعملة الصعبة:** أصحاب المعاشات المعطاة لهم من الدولة التي كانوا يعملون بها.

- **المحفظة:** وتكون المعاملة في هذا الفرع بالأوراق فقط:

- الحصول على شيكات مصادق عليها.
- إعطاء شيكات لبنوك ومؤسسات مالية لإيداع مبالغها في حساباتهم الخاصة.
- أمر بالتحويل.

- **المقاصة:** ويكوون هذا بالحصول على شيكات لبنوك أخرى من زبائن البنك وتحويلها للبنك المركزي وعلى مستواه تحدث مقاصة المبلغ لحساب البنك وفي هذا الفرع كذلك تكون المعاملات فيها ورقية داخل البنك ومالية بين المركزي والبنوك.

المبحث الثاني: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة

ليصل البنك إلى هدفه في تحصيل ديونه يجب عليه القيام بجملة من الخطوات والإجراءات.

المطلب الأول: الإجراءات التي يتعين اتخاذها قبل وبعد تعثر القرض

أولا/ الإجراءات التي يتعين قبل تعثر القرض:

- المراقبة الدورية لجدول اهتلاك القرض الخاص بالزبون عن طريق استخدام النظام الآلي الخاص بالبنك.
- تحرير جدول يبين فيه الاستحقاقات القادمة الخاصة بالشهر.
- إعلام الزبون بالقسط الذي سيستحق ودعوته لاتخاذ احتياطاته اللازمة للسداد، سواء باستخدام الهاتف أو بمراسلة تتضمن الإشارة إلى المبلغ وتاريخ استحقاقه والمدة المتبقية لاستحقاق القسط.

ثانيا/ الإجراءات التي يتعين اتخاذها بعد تعثر القرض

في حالة ما إذا لم يتجاوب الزبون مع دعوة البنك للسداد وعند حالة تسجيل النظام الآلي الخاص بالبنك لحالة عدم سداد الزبون يقوم المكلف بالتحصيل بما يلي:

- إرسال للزبون رسالة تذكير تتضمن تاريخ استحقاق القسط المستحق والمهلة الزمنية الممنوحة لسداد مستحقاته وهي محددة بثمانية أيام من تاريخ استلامه لهذه الرسالة.
- في حالة عدم تجاوب الزبون، يتولى المكلف بالتحصيل ببرمجة زيارة للمقر الاجتماعي للزبون، والهدف من الزيارة هو تشخيص الصعوبات التي تواجهه

ومحاولة إيجاد حلول ودية معه لتحصيل المستحقات ويقوم البنك عندها بتحرير ملخص حول الزيارة.

المطلب الثاني: إجراءات تحصيل الجزء أو كل الدين

يقوم البنك في هذه الحالة بتحويل ملف العميل إلى صندوق الضمان من أجل المطالبة والتعويض بنسبة 70% من مبلغ القرض الذي استفاد منه العميل، حيث يجب على البنك تقديم الملف الموضوعي القانوني مذكور أعلاه إلى صندوق الضمان، إلا أن هذا التعويض من طرف صندوق الضمان للبنك يكون عن طريق ضمان بالاسترجاع يطلبه صندوق الضمان من البنك، حيث أن البنك لا يتوقف عن مطالبة عميله بتسديد مبلغ القرض بل يبقى يطالبه بمبلغ القرض، سواء تعلق الأمر بالنسبة المعوضة من طرف صندوق الضمان 70%، أو النسبة المتبقية 30%.

ونذكر إجراءات أخرى فيما يلي:

- العمل في الجزء السفلي ضد المدين الرئيسي (العمل من أجل الدفع).
- الدخول ضمن المساهمين في الشركة.

المبحث الثالث: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة والحلول المقترحة للحد منها

إن ضمان فعالية نشاط البنك يستوجب القيام بمراقبة مستمرة لهذا النشاطات تفاديا للآثار السلبية المحتملة وبالتالي حماية مصالح المودعين والمستثمرين والمحافظة على استقرار النظام المصرفي.

المطلب الأول: تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة

يتم التشخيص من خلال وضع أجهزة خاصة تساعد على احترام القواعد المصرفية وضمان استقرارها .

الجدول رقم 01: القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري **(CPA)** بالمسيلة لعام 2015

2015	عدد المشاريع الممنوحة	مبلغ القروض الممنوحة
ANSEJ	703	1626320895,00
CNAC	189	551101000,00
ANGEM	59	22793000,00
المجموع	951	2200214895,00
	القروض المتعثرة	189870315,25
	معدل التعثر	%8,63

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة حول القروض المتعثرة للسنة 2015

الجدول رقم 02: القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري **(CPA)** بالمسيلة لعام 2016

2016	عدد المشاريع	مبلغ القروض الممنوحة	عدد المشاريع	مبلغ القروض الممنوحة
ANSEJ	738	1717480895,00	35	91160000,00
CNAC	198	569485000,00	9	18384000,00
ANJEM	72	30644000,00	13	7851000,00
المجموع	1008	2317609895,00	57	117395000,00
	القروض المتعثرة	328189778,96		
	معدل التعثر	%14,16		

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة حول القروض المتعثرة للسنة 2016

الجدول رقم 03: القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري **(CPA)** بالمسيلة لعام 2017

2017	عدد المشاريع	مبلغ القروض الممنوحة	عدد المشاريع	مبلغ القروض الممنوحة
ANSEJ	756	1769661895,00	18	52181000,00
CNAC	204	580138000,00	6	10653000,00
ANGEM	76	33148000,00	4	2504000,00
المجموع	1036	2382947895,00	28	65338000,00
	القروض المتعثرة	589804196,37		
	معدل التعثر	%24,75		

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة حول القروض المتعثرة للسنة 2017

الجدول رقم 04: القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري **(CPA)** بالمسيلة لعام 2018.

2018	عدد المشاريع	مبلغ القروض الممنوحة	عدد المشاريع	مبلغ المقروض الممنوح
ANSEJ	764	1802105895,00	8	32444000,00
CNAC	207	588384000,00	3	8246000,00
ANGEM	80	35074000,00	4	1926000,00
المجموع	1051	2425563895,00	15	42616000,00
	القروض المتعثرة	708666514,32		
	معدل التعثر	%29,22		

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بالمسيلة حول القروض المتعثرة للسنة 2018

التعليق:

من خلال الجداول السابقة نستنتج أن عدد المشاريع الممنوحة من طرف القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة تزداد تدريجيا عبر السنوات

2018/2017/2016/2015، ومنه نشهد ارتفاعا مستمر في مبالغ القروض الممنوحة.

كما نلاحظ أن نسبة القروض الغير مسددة (القروض المتعثرة) هي الأخرى تزداد مع السنوات, ففي سنة 2015 لاحظنا أن نسبة القروض المتعثرة كانت منخفضة حيث سجلت في هذه السنة نسبة 8,63%, بينما ارتفعت في السنة الموالية (2016) إلى نسبة 14,16%، وفي سنة 2017 زادت هذه النسبة إلى 24,75 %، لتبلغ أدراجها سنة 2018 إلى 29,22%.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين المشاريع الممنوحة والقروض المتعثرة, فكلما زاد عدد القروض الممنوحة كلما زادت نسبة تعثرها.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة للحد من مشكلة القروض المتعثرة في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)

لتفادي تعثر القروض يمكن طرح جملة من الحلول التي نرى أنها تكون كفيلة للحد من بعض أسباب مشكلة تعثر القروض, والمتمثلة في:

- يجب مراعاة الدقة في الدراسات الائتمانية وذلك عن طريق التأطير الجيد والمستمر للعمال في مجال الائتمان، بالإضافة إلى الاختيار الأحسن للكفاءة.
- قيام البنك بمتابعة أوضاع العملاء في جميع المراحل وليس فقط بعد الدخول في مرحلة التعثر.

- مراقبة نشاط المقترض وذلك لدخوله في أنشطة لا معرفة له بها دون علم البنك، وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة.
- اعتماد قرار المنح على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول.
- تحديث وتطوير أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك.
- يجب مراعاة الدقة في صحة البيانات المقدمة من المقترض للبنك.
- التأكد من سوء نية المقترض وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك من خلال مراقبة الحساب البنكي والاتصال المستمر بالموردين.
- حصول ظروف طارئة وغير متوقعة مثل الزلزال أو الفيضانات تؤدي بالمشروع إلى التعثر، يجب مراعاة ذلك ومساعدته بالسياسات الترشيدية.

خلاصة الفصل:

ان الهدف الاساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الارباح والتي ترتبط اساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله بشكل قروض بحيث يمكن ان تؤدي هذه الاخيرة الى مجموعة من الاحداث الغير مرغوب فيها مثل عدم استرجاع الاموال الممنوحة .

حيث يؤثر وصول القرض الى مرحلة التعثر سلبا على حقوق البنك ويلحق به الضرر ويحرمه من قيد الفوائد المترتبة ضمن اراداته، بحيث يقوم البنك بدراسة شاملة عن العملاء ووضعياتهم المالية الى ان خطر الوقوع في تعثر القروض يبقى قائما حتى يسعى البنك الى تحصيل مستحقاته بالطرق الودية للمحافظة على عملائه وسمعته بين البنوك، ويترك المنازعات القضائية كحل اخير.

وفي الاخير ان مهنة البنك مهنة المخاطر وتبقى ظاهرة القروض المتعثرة من بين هذه المخاطر التي يولي لها البنك الاهتمام والاولوية في عمله.

خاتمة

خاتمة

يعتبر التعثر المصرفي من المخاطر التي تهدد النظام المصرفي بذاته حيث يهدد البنوك والمؤسسات المالية في وجودها واستمراريتها بالانهيار من جهة، كما يهدد حقوق المودعين والمساس بالثقة المصرفية من جهة اخرى.

1- نتائج الدراسة :

تأسيسا على هذه الدراسة نستنتج مايلي :

- يؤدي ضعف نظم المعلومات في المصارف الى عدم تقديم المؤشرات الدورية والاستثنائية المطلوبة لخدمة منحنى القرارات في مختلف مجالات العمليات المصرفية، كما ان ضعف الشفافية والافصاح على البيانات المصرفية يجعل اليات التنبؤ ليس بالشيء السهل.

- يرجع تعثر البنوك والمؤسسات المالية اساسا الى تحمل الاخطار المصرفية، يحث تدير هذه الاخيرة مجموعة متنوعة من المخاطر في السوق، وتعتبر المخاطرة الائتمانية من اهم المخاطر التي تسببت في تعثر العديد من المصارف وفقا لدراسات التحليلية، كونها من جهة ترتبط بكفاءة قرارات الادارة، ومن جهة اخرى انها تعكس السمات الاساسية لمهمة الوساطة التي تمارسها المؤسسات المصرفية، والتي تتأثر بمخاطر الرفع المالي بدرجة اكبر مقارنة بمنشآت الاعمال الاخرى.

- عدم توفر الخبرة الكافية لدى نسبة كبيرة من العمالة لدى البنوك و المؤسسات المالية .

- القروض المصرفية المتعثرة ظاهرة ملازمة للعمل المصرفي رغم الحيطة والحظر.

– عدم وجود ضوابط وسياسات محددة للتوظيف وقصور جهاز تقيم توظيفات البنك المختلفة .

– تجمد جانب كبير من الموارد في استثمارات عقارية "اراضي" يصعب التصرف فيها في الاجل القصير .

2– الاقتراحات :

وفي الاخير يمكن استخراج مجموعة من الاقتراحات للتقليل من التعثر المصرفي نذكر منها مايلي :

– العمل على فرض قواعد انضباط السوق المصرفية لما لها من دور في توفير مستويات من الافصاح، و تمكين الاطراف المتعاملة فيها من تقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الكلية التي يواجهها المصرف ومستويات رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.

– دعوة المشرع الى اصدار قانون استثنائي يعالج فيه وضعية المؤسسات المصرفية المتعثرة ضمن قواعد غير مألوفة، يسعى من خلاله الى مد يد العون للمؤسسات المصرفية المتعثرة من خلال تجسيد آليات الانقاض المبكر و اخضاع المصارف المتوقفة عن الدفع بقواعد خاصة .

– يجب مراعات الدقة في الدراسات الائتمانية و ذلك عن طريق التأطير الجيد والمستمر للعمال في مجال الائتمان .

– تدعيم انضباط سوق من خلال تعزيز درجة الشفافية و عملية الافصاح .

3- افاق الدراسة :

تم من خلال هذه الدراسة التطرق لأبعاد مشكلة القروض المصرفية المتعثرة اسبابها و طرق علاجها على اداء البنوك التجارية، ومحاولة ايجاد حلول ناجحة لهذه المشكلة، و يبقى الموضوع واسع و يحتاج الى دراسات اخرى لمختلف المتغيرات المحيطة بالموضوع ومن ثم نقترح المواضيع التالية:

- ✓ مشكلة التعثر المالي و انعكاساتها على كل من الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني.
- ✓ استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة الصناعية .
- ✓ تشخيص الديون المتعثرة وسبل علاجها في ضوء الاصلاحات المصرفية الجزائرية.

قائمة المراجع

1- الكتب باللغة العربية

1. أبو العلاء إسماعيل توفيق، المعالجة المصرفية للديون المتعثرة، البنك المركزي، المعهد المصرفي، 1997 .
2. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور المصارف المركزية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
3. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب قراءة في الواقع ووقائع الازمة، دار النهضة العربية، 2001.
4. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
5. سامي السيد، باهر العتلم، المالية العامة، المطابع الجامعية، القاهرة، 2004.
6. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع, الطبعة الأولى,1994.
7. سعيد ندى، الديون المتعثرة، التشخيص والعلاج، البرامج التدريبية، المعهد المصرفي، 2002.
8. سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامية، القاهرة، 2000.
9. سوسن مرسي، الإدارة المالية، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، 2006.
10. طارق عبد المعال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
11. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005.
12. عاطف الدين، مخاطر الائتمان ومعالجة الديون المتعثرة، البرامج التدريبية، المعهد المصرفي، 2002.
13. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008.

14. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية, 2005.

15. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2001.

16. عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

17. عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، المطابع الجامعية أسيوط، القاهرة، 2007.

18. عدنان الهندي، مشاكل الائتمان المصرفي لمؤسسات القطاع العام وشبه العام ووسائل المعالجة، اتحاد المصارف العربية، 1994.

19. فريد راغب النجار, إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة(مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين), مؤسسة شباب الجامعة، ,2000.

20. محسن أحمد الخضري، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 1997.

21. محمد الموفق أحمد عبد السلام، دراسات عن الأقسام المختلفة بالمصارف التجارية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996.

22. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان واهم محدداته، منشأة المعارف، الاسكندرية مصر، 1994.

23. مصطفى رشيدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

24. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001.

25. هيكل عجمي، رمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2019.

2- المقالات والمجلات

26.درشدي صالح، التعثر المصرفي الظاهرة والأسباب، مجلة المصارف، العدد32، يناير 2000.

27.عبد الكريم محمد عبد الجميد، التعثر المصرفي في ج م ع ووسائل المعالجة, مجلة المصارف العربية, اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998.

28.عبد المطلب عبد الحميد، تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرفية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الثاني، المجلد21، مصر، 2003.

29.عبد محمود حميده خلف, إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي المصري، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها، العدد الثاني، 2002.

3- الرسائل العلمية

30. محمود السيد أبو الغيط إسماعيل، نماذج إدارة الروض المصرفية المتعثرة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، 2002.

31. محمد صالح، انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في القطاع المصرفي في مصر، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1997.

32. وفاء يوسف أحمد، إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في المصارف التجارية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس، 2005.

4- الملتقيات الدولية والوطنية.

33.أشرف عبد المنعم إبراهيم, الديون المتعثرة (تعرفها، أسبابها، علاجها)، ندوة بعنوان دور الائتمان المصرفي في تنشيط السوق، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 1999.

34.علي نجم، القروض المصرفية، المنتدى الاقتصادي السابع حول القروض المصرفية اللازمة والحل، جامعة الأزهر، بتاريخ 12 أكتوبر 2002.

35. وائل إبراهيم سليمان على موسى، الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، 2004.

5- المراجع باللغة الاجنبية

36. Eric Lamarque,Gestion bancaire, PEARSON Education France, Paris, 2002, P89.

تم بحمد الله

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، ألا وهي القروض المتعثرة وقد تم التعرف على مفهوم القروض المتعثرة التي يطلق عليها عادة مصطلح "القروض غير العاملة" وتحديد أهم العوامل التي ساعدت على تطور ونمو مشكلة القروض المتعثرة وذلك من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة والمتمثلة في البنوك المقرضة والمقترضين. ومن ثم التوصل إلى بعض التوصيات التي تساعد، في حال تطبيقها، في التخفيف من حدة هذه المشكلة

الكلمات المفتاحية

القروض، القروض المتعثرة، مخاطر القرض المتعثرة ، القرض الشعبي الجزائري المسيلة، الجزائر .

. **Summary**

This study aimed at identifying one of the dangerous phenomena on facing the operating banks in Algeria which is the bad loans and at understanding the concept of bad loans which are usually called non-performing loans and defining main factors that contribute to the developpement and growth of the non-performing loans problem from the point of view of related parties : lending banks, borrowers. The study found a range of recommendations which, if applied, could alleviate this problem.

key words:

Loans, bad loans, risk's bad loans, Algerian Popular Loan M'sila, Algeria.